وغير الموقت اي هذا الامر الكلي المعقول نسبة واحدة اي لا يختص هذا التاثير ببعض من الموجودات دون البعض
بل الجميع مشترك في كونها محكوما ومتاثرا من هذه الامور الكلية سواء كان ذلك الموجود
مقترنا بالزمان كالمخلوقات او غير مقترن به كالمبدعات روحانيا كان او جسمانيا فان اقترانه
بالزمان وعدم اقترانه به لا يخرجه عن استناده الى هذه الامور الكلية اذ نسبة الموقت
وغير الموقت في الوجود والكمالات اليها نسبة واحدة قوله غير ان هذا الامر الكلي يرجع اليه حكم
من الموجودات العينية حسب ما تطلبه حقائق تلك الموجودات العينية كنسبة العلم الى العالم والحيوة الى الحي فالحيوة
حقيقة معقولة والعلم حقيقة معقولة متميزة عن الحيوة كما ان الحيوة متميزة عنه ثم نقول في الحق تعالى ان له علما وحيوة فهو
الحي العالم ونقول في الملك ان له حيوة وعلما فهو الحي العالم ونقول في الانسان ان له حيوة وعلما
فهو الحي العالم وحقيقة العلم واحدة وحقيقة الحيوة واحدة ونسبتها الى العالم والحي
نسبة واحدة ونقول في علم الحق انه قديم وفي علم الانسان انه محدث فانظر ما احدثته
الاضافة تاكيد لبيان الارتباط كقول الشاعر موكدا في المدح
شعر ولا عيب فيهم غير ان ضيوفهم تعاب بنسيان الاحبة والوطن اي كل موجود عيني وما يتبع
من اللوازم الى هذه الامور الكلية واحد من حيث انها مؤثرة فيه الا ان هذه الموجودات
ايضا حكما واثرا في هذه الامور الكلية بحسب اقتضاء اعيان الموجودات وذلك
لان الحيوة حقيقة واحدة والعلم حقيقة واحدة وكل منهما متميز عن الاخر فنقول في
الحق تعالى انه حي عالم وحيوته وعلمه عين ذاته فنحكم بانها عينه وبعدم امتياز احدهما عن الاخر
في المرتبة الاحدية ونقول بقدمهما وغيره تعالى كالملك والانسان نحكم بانهما غيره ونقول
انهما حادثان فيهما فاتصافهما بالحدوث والقدم وكونهما عينا او غيرا انما هو باعتبار الموجودات
العينية فكما حكمت هذه الامور في كل ما له وجود عيني كذلك حكمت الموجودات عليها
بالحدوث والقدم وهذا الحكم انما نشا من الاستناد والاضافة والاعتبار فكل واحد منهما
واحد لا يلزم ذلك قوله فانظر الى هذا الارتباط بين المعقولات والموجودات العينية فكما حكم العلم على
من قام به ان يقال فيه انه عالم حكم الموصوف به على العلم بانه حادث في حق الحادث وقديم في حق القديم فصار كل واحد محكوما به
تفريع بالمقصود وهو بيان الارتباط بين الاشياء العينية والامور العينية التي لا اعيان لها واذا كان
الارتباط بينهما حاصلا فالارتباط بين الحق والعالم الموجودين في الخارج اقوى واحق وهو
ظاهر لا يقال ان الذهن حكم على من قام به العلم بانه عالم لا العلم فكيف اسند الحكم اليه لانا
نقول حكم الذهن ايضا تابع لحكم العلم اذ لولا تعقل حقيقة العلم عند المقارنة بينهما ذلك لما جاز
للذهن ان يحكم به لان حكمه ان لم يكن مطابقا للواقع فلا اعتبار به وان كان مطابقا للواقع يلزم

استنادي

من

ان يكون في نفسه

٤٩

يكون

ان الامر في نفسه كذلك قوله ومعلوم ان هذه الامور الكلية وان كانت معقولة اي موجودة في
العقل فانها معدومة العين اي في الخارج اذ لا ذات في الخارج يسمى بالحيوة والعلم موجودة الحكم
اي على الاعيان الموجودة كما هي محكوم عليها اذا نسبت الى الموجود العيني اي تحكم الموجودات عليها بالحدوث
والقدم وبانها عين الذات او غيرها فتقبل الحكم في الاعيان الموجودة ولا تقبل التفصيل ولا التجزي فان ذلك محال عليها
اي تقبل الامور الكلية الحكم من الموجودات العينية حال كونها عارضة عليها ولا تقبل التفصيل ولا
التجزي وذلك لان الحقيقة الكلية ان انقسمت ففي كل من اقسامها ان بقيت بعينها فلا انقسام كالانسانية
في كل شخص وان بقيت دون عينها فعين تلك الحقيقة منعدمة ح لانعدام بعضها وان لم يبق فلذلك
ايضا فالحقائق البسيطة والمركبة لا يمكن ان يطرا عليها التجزي اصلا فانها بذاتها في كل موصوف بها كالانسانية
في كل شخص من هذا النوع الخاص لم تتفصل ولم تتعدد بتعدد الاشخاص اي فان تلك الحقيقة الكلية بذاتها موجودة في كل
موصوف بها كالانسانية وهو الكلي الطبيعي الذي للانسان فانها موجودة في كل شخص من هذا
النوع ولم تتفصل ولم تتعدد بتعدد الاشخاص فان قلت الحصة التي في زيد منها غير الحصة في عمرو
منها فتفصل بهذا الاعتبار قلت ان اردت بالحصة بعض تلك الحقيقة فغير صحيح لان البعض غير
الكل فلا يكون تلك الحقيقة في شيء من الافراد وان اردت ان تلك الحقيقة تكتنف بعوارض مشخصة
لها في زيد فتصير بهذا الاعتبار غير الحقيقة المكتنفة بعوارض اخر التي هي لعمرو فمسلم ولا يلزم منه
التفصيل في نفس الحقيقة وهكذا الحقيقة الجنسية بالنسبة الى انواعها لانها في كل نوع منها
مع عدم التجزي والتعدد ولا برحت معقولة اي لا تزال تلك الحقيقة الكلية موجودة في العقل
لا تتغير بالعروض على معروضاتها ولا تتكثر بتكثر موضوعاتها كالحقائق الموجودة في الاعيان
وهذا البيان للنسبة والاشارة الى ان الذات الواجبة التي هي حقيقة الحقائق كلها ظاهرة فيها
من غير طريان التجزي والتكثر في تلك الذات ولا يقدح في وحدة عينها تكثر مظاهرها قوله
واذا كان الارتباط بين من له وجود عيني وبين من ليس له وجود عيني قد ثبت وهي نسب عدمية فارتباط
الموجودات بعضها ببعض اقرب ان يعقل لانه على كل حال بينها جامع وهو الوجود العيني
وانما ذكر ان تلك الامور الكلية نسب عدمية لان اتصافات الاعيان لها غير معروضاتها
في الخارج فهي بالنسبة الى الخارج عدمية وان كانت بالنسبة الى العقل وجودية وكونها نسبا
انما باعتبار انها غير الذات لازمة لها قوله وهناك فما ثم جامع اي بين الامور العدمية وبين الموجودات
الخارجية وقد وجد الارتباط بعدم الجامع اي مع عدم الجامع فبالجامع اقوى واحق ولا شك ان
المحدث قد ثبت حدوثه وافتقاره الى محدث احدثه لامكانه اي الى موجد اوجده
لنفسه فوجوده من غيره فهو مرتبط به ارتباط افتقار اي المحدث مرتبط بموجده ارتباط قوله
افتقار

كلا

حدوث

كل

كل

فبالجامع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)